واكبت عودته سالماً معافى وحظيت بردود فعل عالمية

خادم الحرمين الشريفين يتوج فرحة المواطنين بـ١٤ قراراً تنموياً مخصصاتها ١٣٥ مليار ريال

توج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز فرحة المواطنين بعودته سالماً معافى بإصدار حزمة من المزايا والقرارات التنموية الاجتماعية التي تصل قيمتها الى أكثر من ١٣٥ مليار ريال، وتشمل إعانات اجتماعية ومزايا للمواطنين وتحسين مستوى المعيشة لقاعدة عريضة من أبناء المملكة، حيث أصدر حفظه الله ١٤ أمراً ملكياً غايتها توفير أسباب الحياة الكريمة للمواطنين، كان الشباب الأبرز حضورا فيها بأوامر تصب في خدمتهم بشكل مباشر، والبقية توزعت لتشمل الموظفين الحكوميين ومستحقي الضمان الاجتماعي وسجناء الحق العام والديون، في خطوة حيوية تعمق الرخاء الاقتصادي، وتغذي الهيكلة الحكومية، وتتبع مسارات الإصلاح في جميع الاتجاهات.

وقد حظيت تلك القرارات بردود فعل إيجابية في الأوساط الاقتصادية، حيث وصفها عدد من الخبراء بأنها تصب في مصلحة الاقتصاد السعودي وتحقق الرفاه النماء وتمثل إضافة ضخمة لمخصصات مشروعات الموازنة التي تم الإعلان عنها قبل فترة قريبة .

هذا وقد ضمت تلك الحزمة خمسة أوامر ملكية موجهة إلى الشباب والفتيات، لمعالجة مشكلة البطالة وتنمية الإنسان السعودي في مجالي التعليم والتدريب، فيما توجه أحدها لدعم البنك السعودي للتسليف لتلبية طلبات القروض الاجتماعية، وتمويل المنشآت الصغيرة وأصحاب الحرف والمهن من المواطنين، في حين جاء أمر آخر بضم الدارسين لعدد من التخصصات خارج المملكة على حسابهم الخاص إلى برنامج الابتعاث الخارجي والذين يصل عددهم إلى عشرة آلاف في الدول كافة. ووجه أمر ملكي بتشكيل لجنة عليا لحل مشكلة تزايد أعداد خريجي الجامعات المعدين للتدريس في ظل محدودية فرص العمل الحكومي، كما أقر أمر ملكي إعانة مالية مؤقتة للشباب الباحث عن العمل كحل عاجل، وطالت الأوامر التي عنيت بالشباب حتى أنديتهم الرياضية والأدبية فأمرت لهم بدعم ملايين الريالات. ومواصلة لدعم مستحقي الضمان الاجتماعي، الذين وصفهم الملك بأنهم "أمانة في الأعناق"، جاء أمر ملكي بثمانية محاور لتحقيق حياة كريمة لهم، وكان أولها رفع الحد الأعلى لعدد الأفراد في الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من ٨ أفراد إلى ١٥ فرداً.

وواجه الملك مشكلة السكن بأمرين ملكيين، أقر الأول دعم رأس مال صندوق التنمية العقارية بـ ٤٠ مليار ريال وإعفاء جميع المتوفين من أقساط الصندوق للأغراض السكنية، إضافة إلى إعفاء جميع المقترضين من قسطين لمدة عامين. في حين أقر الأمر الثاني دعم ميزانية الهيئة العامة للإسكان بـ١٥ مليار ريال، ودعوتها إلى الإسراع في ترسية مشاريع الإسكان. وللموظفين الحكوميين، ولمواجهة ارتفاع الأسعار أقر أمر ملكي تثبيت بدل غلاء المعيشة بنسبة ١٥ ٪، ضمن الراتب الأساسي، إضافة إلى إقرار بعض الحقوق والمزايا المالية.

وشمل أمر ملكي سجناء الحق العام بالعفو عنهم، وتسديد ديون المسجونين مما يعني استفادة نحو ٢٠ ألفاً .

في حين جاء أمر آخر لدعم الجمعيات المهنية المتخصصة بـ١٠ ملايين ريال.ولأهمية الأجهزة الرقابية في تعزيز قدراتها على الرقابة والتحقيق والادعاء العام، جاء أمر ملكي ليدعمها بـ١٢٠٠ وظيفة توزعت على أربعة أجهزة حكومية رقابية.